مشروع وثيقة

المؤتمر السادس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

"رؤية برلمانية عربية لتحقيق التوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي"

النسخة المختصرة التي تتضمن التوصيات فقط لعرضها واعتمادها من قبل رؤساء البرلمان العربي والبرلمانات والمجالس العربية

تحديث الأحد 21 إبريل 2024

محتويات الوثيقة

الموضوع		الصفحة
ديباجة الوثيقة		
المقدمة		
عناصر الرؤية البرلمانية العربية لتحقيق التوظيف الآمن لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي عربياً (حوكمة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية)		
أولاً:	إقرار بنية تشريعية متطورة لوضع ضوابط استخدامات الذكاء الاصطناعي	5
ثانياً:	وضع استراتيجيات وخطط وطنية لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي	6
ثالثاً:	إنشاء أنظمة إنذار مبكر للتقييم المستمر لمخاطر الذكاء الاصطناعي	6
رابعاً:	ترشيد الوعي المجتمعي بشأن تحديات ومخاطر الذكاء الاصطناعي	7
خامساً:	مراعاة خصوصية وثقافة وأخلاق المجتمعات العربية	7
سادساً:	توطين صناعة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية	7
سابعاً:	توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني العربي	9
ثامناً:	المشاركة في الجهود الدولية للتوصل إلى اتفاقية دولية ملزمة لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي	10

نحن البرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية المجتمعون بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، يوم السبت 18 شوال 1445 هجرياً، الموافق 27 إبريل 2024، في المؤتمر السادس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية،

- إدراكاً منّا لأهمية الاستفادة من المزايا والمنافع التي تتيحها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة اليومية، على نحو يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهضة الشاملة في المجتمعات العربية،
- وأخذاً في الاعتبار المخاطر والتحديات الكثيرة المرتبطة باستخدامات الذكاء الاصطناعي، والتي قد تشكل ضرراً كبيراً وتهديداً – سواء كان متعمداً أو غير مقصود- لحقوق الإنسان والأمن المجتمعي بشكل عام،
- وانطلاقاً من إيمان المجتمعين بأهمية إنشاء إطار قانوني وتنظيمي مُحكم، يضمن تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها بشكل مسؤول وآمن في مختلف المجالات؛ وبشكل يراعي خصوصية وثقافة وأخلاق المجتمعات العربية،
- وإدراكاً لحقيقة أن حوكمة الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، تمثل المدخل الآمن لتعزيز ثقة الجمهور العادي بأنظمة الذكاء الاصطناعي للاستفادة من إمكاناتها بالكامل،
- وتأسيساً على دعوة جامعة الدول العربية لإطلاق استراتيجية عربية في مجال الذكاء الاصطناعي عبر تبادل الخبرات واستخدام التطبيقات الذكية؛ بما يسهم في تقوية القدرات الإنتاجية وتسريع وتيرة التنمية المستدامة بما ينسجم مع الأولويات الوطنية وقيمنا الروحية القائمة على تكريم الإنسان،
- ورغبةً منّا في الإسهام في حوكمة الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الدول العربية، والإسهام في الجهود الخاصة بإعداد استراتيجية عربية في هذا المجال، وذلك في إطار حرصنا على قيام الدبلوماسية البرلمانية بدورها في التعامل مع كافة القضايا التي تخدم مصالح الشعب العربي الكبير،
- وبالرجوع إلى مخرجات المؤتمرات الخمسة السابقة للبرلمان العربي والمجالس والبرلمانات العربية، وبعد تدارسنا لقضية التوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي عربياً،

نعتمد هذه الوثيقة، ونرفعها إلى أصحاب الجلالة والسمو والفخامة قادة الدول العربية خلال القمة العربية المقبلة على مستوى القادة العرب.

مقدمة:

فرض الذكاء الاصطناعي نفسه بقوة على العالم أجمع باعتباره التقنية الاستراتيجية التي ستقود العالم في المستقبل، وهو ما انعكس في قيام الكثير من الدول بإقرار استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، واستثمار أموال ضخمة في هذا المجال، واستحداث مؤسسات متخصصة للإشراف على عمليات التدريب والتأهيل، وغير ذلك. ولم تكن الدول العربية استثناءً من هذا السباق العالمي نحو الاستفادة من مميزات الذكاء الاصطناعي، حيث اتخذت عدد من الدول العربية خطوات جادة تعكس حجم اهتمامها بهذا المجال.

وعلى الرغم من المكاسب والمنافع العديدة التي تنجم عن استخدامات الذكاء الاصطناعي خاصة في مجالات التنمية المستدامة، إلا أنه يثير في الوقت ذاته مجموعة من التحديات والتهديدات، سواء في مجال سوق العمل والأمان الوظيفي، أو في مجال حقوق الإنسان، أو التحديات المرتبطة بما يثيره من إشكاليات أخلاقية، أو التهديدات المرتبطة باحتمالات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من قبل التنظيمات الإرهابية، وغيرها من التهديدات والتحديات، التي تزداد خطورتها بمرور الوقت، خاصة مع غياب القوانين الشاملة المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

لذلك، شهدت الفترة الأخيرة اهتمام دولي ملحوظ بشأن ضرورة وضع إطار تنظيمي وتقنين عملية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي. فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 مارس 2024 قراراً تاريخياً، هو الأول من نوعه ودعمه أكثر من 120 دولة، بشأن تعزيز أنظمة ذكاء اصطناعي "آمنة ومأمونة وجديرة بالثقة". وقد حث هذا القرار الدول على تطوير ودعم المناهج والأطر التنظيمية المتعلقة بالاستخدام الآمن والمأمون والجدير بالثقة للذكاء الاصطناعي. وعلى المستوى الإقليمي، وافق البرلمان الأوروبي في 13 مارس 2024، على أول قانون ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي بعد أن حدد قائمة التزامات وقواعد تنظيمية أساسية تحكم الذكاء الاصطناعي.

لذلك، مع التسليم بأن الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المختلفة باتت خياراً حتمياً لدول العالم كافة، وبشكل خاص للدول النامية والدول العربية للخروج من دائرة التهميش الاقتصادي وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، فإن مكافحة المخاطر الناجمة عنه يجب أن تحظى بأولوية متقدمة، على شاكلة الاهتمام بتداعيات الأوبئة والحروب النووية، لاسيما وأن تنامي استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بدون تنظيم وتقنين محكم، يشكل مخاطراً جسيمة على الإنسانية بشكل عام، وهو ما يفرض على الدول العربية تبني مقاربات شاملة بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي ووضع إطار تشريعي وتنظيمي يُعظم من الاستفادة من مزاياه، ويعالج المخاطر والتحديات المرتبطة به.

انطلاقاً مما سبق، وحرصاً من البرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية على أن يكون لهم دور محوري في تحقيق التوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي في الدول العربية، على نحو يسمح بالاستفادة مما يتيحه من مميزات، والتصدي لما يثيره من تحديات، فقد جاء العمل على إعداد هذه الرؤية، التي يأمل البرلمانيون العرب أن تكون معيناً للدول العربية في تنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي بشكل آمن، وأن تكون جزءً من جهود الإعداد لإستراتيجية عربية موحدة في هذا المجال.

شكل يوضح عناصر الرؤية البرلمانية العربية لتحقيق التوظيف الآمن لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي عربياً (حوكمة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية)

أولاً: بنية تشريعية متطورة ومتماسكة:

مع الإقرار بأهمية التوجه الذي سلكته الكثير من الدول العربية بشأن وضع خطط وطنية واستراتيجيات واضحة على مستوى الدولة، فإن **حوكمة الذكاء الاصطناعي وتحقيق التوظيف الآمن له، تتطلب في المقام الأول سنَّ تشريعات منظمة للذكاء الاصطناعي تضع ضوابط لا يجب أن تخرج عنها الخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.**

فقد وضعت بعض الدول العربية مباديء إرشادية غير مُلزمة في هذا المجال، **ولكن أياً منها لم يسنَّ بعد قانوناً شاملاً يستهدف تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي**، وإن كانت بعض الدول ظهرت بها مطالبات برلمانية بضرورة سنّ مثل هذه التشريعات. **لذلك، يتمثل المحور الأول والأكثر أهمية نحو حوكمة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية، في وجود تشريع مُلزم ينظم استخدامات الذكاء الاصطناعي،** حيث يمثل هذا التشريع حائط الصد الأول في التعامل مع التحديات المختلفة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي ومواجهة التهديدات المرتبطة باستخداماته.

ومن واقع الخبرات الدولية القليلة المتراكمة في هذا المجال، فإن ثمة مجموعة من السمات الرئيسية الواجب توافرها في أي تشريعي عربي يتم وضعه لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي، يتمثل أبرزها في:

(1)- الابتعاد عن النهج الصارم الذي يُقيّد الابتكار: هناك اتجاه مقاوم أو معارض لحوكمة الذكاء الاصطناعي، بحجة أن فرض قواعد منظمة في هذا المجال قد يدفع الشركات المبتكرة والمستثمرين لمغادرة الدول التي تتشدد في قواعدها المُنظمة؛ وهو ما يعني اتجاه كثير من الشركات الابتكارية إلى نقل أنشطتها إلى خارج هذه الدول، وسحب رؤوس أموالها من الأسواق الداخلية.

ولمعالجة هذا التخوف، من المهم أن يشجع التشريع ذو الصلة على تحقيق الابتكار الآمن والمسؤول من خلال الموازنة بين المخاطر الحقيقية والفرص والفوائد الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، ولن يتحقق ذلك دون إشراك المعنيِّين العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل إعداد التشريعات المُنظمة للذكاء الاصطناعي، وهو ما ينقلنا إلى السمة التالية الواجب توافرها في هذا المجال.

(2)- التعاون بين المشرعيِّن والعاملين في مجال الذكاء الاصطناعي: لا بُد من تبني نهج تشاركي عند وضع القوانين واللوائح المُنظمة للذكاء الاصطناعي، على نحو يكفل الاستماع إلى أصوات الخبراء في هذا المجال، لتوضيح ومناقشة المخاطر الفعلية التي يجب أن تأخذها التشريعات المُنظمة بعين الاعتبار، وذلك حتى لا يكون هناك انفصال بين المشرعيِّن من ناحية، وخبراء الذكاء الاصطناعي والشركات المطوِّرة والمبتكرين ورواد الصناعة من ناحية أخرى.

بعبارة أخرى، لا ينبغي للحكومات أن تتعجل في طرح تشريعات الذكاء الاصطناعي بشكل منفرد؛ ولكن من المهم أن تكون الشركات المطوِّرة شريكة في هذا الأمر؛ حيث يمكنها مشاركة النتائج التي توصلت إليها مع المشرعِّين المسؤولين عن إعداد القوانين الجديدة قبل صياغتها النهائية، فدائماً ما يكون هناك قلق بين العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي من "أن الحكومات سوف تقفز على القواعد، قبل أن تعرف ما يجب فعله".

(3)- مراعاة المباديء العالمية المتوافق عليها: يجب أن تقوم تشريعات الذكاء الاصطناعي على فهم المبادئ العالمية التي أقرتها منظمات دولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي وكذلك الاتحاد الدولي للاتصالات، والتي يمكن من خلال تطبيقها، إنشاء إطار تشريعي قوي للذكاء الاصطناعي. ومن أهم تلك المباديء خمسة: الحيادية وعدم التحيز، والشفافية والقابلية للتفسير، واحترام الخصوصية وحماية البيانات، والمسؤولية والمساءلة، ومراعاة الأمن والسلامة.

(4)- المرونة والقابلية للتغيير: من المهم عند وضع التشريعات المُنظمة للذكاء الاصطناعي أن تتسم بالمرونة والقابلية للتغيير وألا تكون قوانين جامدة، بحيث يسهل تعديلها استجابةً للتغيرات الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي التي تتطور بشكل متسارع جداً، وعلى نحو يسمح بالتدخل بطرق متناسبة لمعالجة أية ثغرات أو تطورات قد تظهر مستقبلاً، وهو ما يساهم في النهاية في إيجاد إطار تشريعي تنظيمي داعم للابتكار وقادر على التكيف مع المستجدات.

ثانياً: وضع استراتيجيات وخطط وطنية لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي:

على الرغم من أن هناك دول عربية أطلقت بالفعل استراتيجيات وخطط وطنية خاصة بتنظيم الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فإن هناك دول عربية كثيرة لم تأخذ خطوة في هذا الاتجاه، وهو أمر يجب تداركه إذا أرادت هذه الدول اللحاق بالركب العالمي والسباق الدولي المحموم نحو الاستفادة من المزايا والمكاسب التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في مجالات الحياة اليومية، وفي الوقت ذاته معالجة التحديات والمخاطر المرتبطة به.

ثالثاً: إنشاء أنظمة إنذار مبكر للتقييم المستمر لمخاطر الذكاء الاصطناعي:

تتطلب حوكمة الذكاء الاصطناعي أن يكون هناك تقييم مستمر للمخاطر والتحديات المرتبطة به، وأن تكون هناك مؤسسات قائمة بذاتها لهذا الغرض تحديداً، وذلك اتساقاً مع خطورة تلك التحديات. وهناك بعض الدول التي اتخذت هذه الخطوة بالفعل والتي يمكن دراسة تجربتها وبحث آلية الاستفادة منها، ومنها على سبيل المثال، بريطانيا، التي أعلنت مؤخراً عن إنشاء معهد سلامة الذكاء الاصطناعي، وهو المعهد الذي سيطور تقييمات تعرف باسم "الفريق الأحمر" لتقييم مخاطر أنظمة الذكاء الاصطناعي.

ومن ثم، فإن التقييم المستمر للمخاطر والتحديات المرتبطة باستخدامات الذكاء الاصطناعي، يجب أن يأتي في مقدمة الأولويات التي تهتم بها الدول العربية في حوكمتها لأنظمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

رابعاً: ترشيد الوعي المجتمعي بشأن تحديات الذكاء الاصطناعي:

لاشك في أن وجود درجة كبيرة من الوعي المجتمعي باستخدامات الذكاء الاصطناعي بشكل عام، من حيث المكاسب والمخاطر الناجمة عنه، هو أمر سيساعد كثيراً في تحقيق التوظيف الآمن له، ويقصد بذلك معالجة الأمية التقنية، التي تفرض ضرورة أن يقتنع المجتمع المحلي بالفوائد الكبرى التي يجلبها الذكاء الاصطناعي، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة بعض سلبياته. بعبارة أخرى، يمكن القول أن تعزيز ثقة الجمهور في استخدامات الذكاء الاصطناعي، تمثل أحد متطلبات الحوكمة المرجوّة له.

خامساً: مراعاة خصوصية وثقافة وأخلاق المجتمعات العربية:

تعرف أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بأنها مجموعة المبادئ والإرشادات والمعايير التوجيهية التي يتعيَّن على مطوِّري الذكاء الاصطناعي ومستخدميه اتباعها، وتهدف هذه القواعد إلى ضمان المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية عند تصميم واستخدام الذكاء الاصطناعي، بحيث يتوافق مع الأسس الأخلاقية، ومبادئ احترام حقوق الإنسان.

وغنيٌّ عن البيان أن الغالبية العظمى من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إن لم يكن كلها، قد نشأت بالأساس مواكبةً لظروف وخصوصية البلدان الصناعية الكبرى، وهو ما يعني أن بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي مُصممة لكي تكون ملائمة خصيصًا لواقع الدول الكبرى لا تخلو من تحيز قيمي، وهو أمر يجب أن تتنبه إليه الدول العربية في حوكمتها لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، التي قد لا يناسب بعضها خصوصية وثقافة المجتمعات العربية.

لذلك، من المهم أن تكون خصوصية ثقافة وأخلاق المجتمعات العربية حاضرة بقوة في أي تشريعات وخطوات تهدف إلى تنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي.

سادساً: توطين صناعة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية:

لا شك في أن احتكار كبرى الشركات التكنولوجية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الدول الصناعية الكبرى، يحرم الدول العربية والدول النامية بشكل عام من الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي بما يلائم خصوصياتها وثقافتها، كما يرفع تكلفة الاستفادة من تلك التطبيقات المستوردة من الخارج. في هذا السياق، فإن العمل على توطين صناعة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، يجب أن يظل هدف استراتيجي في التفكير العربي نحو حكومة الذكاء الاصطناعي.

وواقع الأمر، فإن توطين صناعة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الدول العربية يتطلب أمور كثيرة، من بينها:

(1)- توفير العناصر البشرية المؤهلة والبنية التحتية اللازمة: يعاني معظم الدول العربية من ندرة الكفاءات البشرية المتخصصة في هذا المجال العلمي والتطبيقي سريع التطور. ويتطلب التغلب على تلك القيود، استراتيجيات تنموية طموحة، ومخصصات مالية كبيرة، وسياسات تعليمية متطورة بهدف تخريج عناصر بشرية كفؤة ومؤهلة للعمل في بيئة الثورة الصناعية الرابعة، أخذاً في الاعتبار أن توافر العنصري البشري يمثل المطلب الأساسي والأهم نحو توطين تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الدول العربية.

لذلك، يجب الاستثمار في التعليم والتدريب في مجال الذكاء الاصطناعي لزيادة عدد الخبراء في هذا المجال، فضلاً عن ضرورة إعداد البنية التحتية اللازمة.

(2)- الاهتمام بالجانب البحثي في مجال الذكاء الاصطناعي: مع الأخذ في الاعتبار الموارد المحدودة في الكثير من الدول العربية والفجوة الكبيرة بينها وبين الدول المتقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي، وخاصةً فيما يتعلق بالمخصصات المالية لتمويل الأبحاث والابتكار، فإن الاهتمام بالجانب البحثي يظل ركيزة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في خطط توطين تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الدول العربية، وهو ما يفرض على الحكومات العربية العمل على تطوير أنظمة التعليم القائمة، وإدخال مواد ومناهج مستحدثة متخصصة في الذكاء الاصطناعي.

(3)- الانفتاح على التجارب الدولية التي تسمح بنقل توطين تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي: بالنظر إلى أن الدول العربية حديثة العهد بالتكنولوجيا الخاصة بالذكاء الاصطناعي، فإن هدف توطين تلك التكنولوجيا سيكون من الصعب تحقيقه بدون الانفتاح على التجارب الدولية المتقدمة في هذا المجال. والمهم في هذا السياق، أن يتم التعاون مع الدول التي تسمح بنقل وتوطين هذه التكنولوجيا وليس احتكارها. وتشير المؤشرات العالمية ذات الصلة إلى أن جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، هي الأطراف الثلاثة الأكثر تقدماً في هذا المجال.

ومع التسليم بحرية الدول العربية في التعاون مع مَنْ تفضله من الدول الكبرى المتقدمة في هذا المجال، استناداً إلى سيادتها ومصالحها السياسية وحساباتها الخاصة وغيرها من الأمور الأخرى، **فإن جمهورية الصين الشعبية تعد في مقدمة الدول المرشحة بقوة لأن تتعاون معها الدول العربية في هذا المجال.**

وواقع الأمر، فإن الدعوة إلى تعزيز الانفتاح العربي مع جمهورية الصين الشعبية كنموذج في هذا المجال، إنما يرجع إلى عدة اعتبارات: أولها أن جمهورية الصين من الدول التي تؤمن بضرورة مشاركة الدول الأخرى، وخاصةً الدول النامية، في توطين التكنولوجيا بشكل عام وعدم احتكارها، بعكس النهج الذي تتبعه الكثير من الدول الغربية التي تسعى إلى احتكار التكنولوجيا، وإبقاء الدول النامية كمستهلكين لتلك التكنولوجيا فقط وليس منتجين لها. **وثانيها** أن جمهورية الصين من أوائل الدول التي وضعت خطط واستراتيجيات متكاملة من أجل تطوير الذكاء الاصطناعي وتنظيم استخداماته بشكل آمن. **وثالثها** أن جمهورية الصين من أوائل الدول أيضاً التي وضعت قواعد مُلزمة دخلت حيز التنفيذ بالفعل من أجل تقنين وتنظيم الاستفادة من خدمات الذكاء الاصطناعي بشكل آمن، بما يعكس رغبتها في ريادة حوكمة الذكاء الاصطناعي كي تتمكن من بلورة المعايير العالمية في ذلك المجال.

سابعاً: توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني:

تتضمن عناصر الرؤية البرلمانية العربية لتحقيق التوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي، أهمية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني، والاستفادة القصوى من إمكاناته الرقمية في تحقيق أفضل النتائج على هذا الصعيد، بما يسهم في رفع كفاءة المنظومة التشريعية بالدول العربية.

ويتطلب هذا الأمر تشجيع البرلمانات العربية على التوجه نحو استخدام الذكاء الاصطناعي في حوكمة وإدارة العمل البرلماني، وإقامة ورش عمل وحلقات نقاش للبرلمانيين تضم خبراء وعلماء في مجال الذكاء الاصطناعي، بغرض تعزيز مستويات إلمام البرلمانيين بتأثير تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي السلبية والإيجابية، بالإضافة إلى رفع قدرات موظفي الأمانات العامة داخل البرلمانات العربية؛ للتأكد من قدرتهم على استخدام تطبيقات وأدوات الذكاء الاصطناعي بطريقة صحيحة تخدم عمل البرلمانات.

ومن أجل تعميم الاستفادة داخل البرلمانات العربية في هذا المجال الحيوي، من المقترح العمل على إعداد دليل برلماني خاص باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة العمل البرلماني وحوكمته، بحيث يضع هذا الدليل خارطة طريق للبرلمانات الوطنية حول سبل إدماج تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في عمل البرلمانات الوطنية، وتشكيل فرق عمل برلمانية في هذا الشأن، مع الاستعانة بخبراء وفنيين متخصصين في الذكاء الاصطناعي.

ثامناً: المشاركة في الجهود الدولية للتوصل إلى اتفاقية دولية مُلزمة لتنظيم الذكاء الاصطناعي:

يرجع جانب كبير من حالة السيولة وعدم التنظيم التي تميز التعامل الدولي مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إلى عدم وجود اتفاقية دولية مُلزمة في هذا المجال، تفرض ضوابط محددة يجب مراعاتها تجنباً للمخاطر المرتبطة بهذا المجال، كما تفرض ضوابط أخرى تمنع احتكار هذه التكنولوجيا المتقدمة لدول بعينها. وفي هذا السياق، تبرز أهمية مشاركة الدول العربية في الجهود الدولية الجارية من أجل التوصل إلى اتفاقية دولية مُلزمة في هذا المجال.

ومع الإقرار بأن التوصل إلى اتفاق عالمي مُلزم في هذا السياق سيتطلب تجاوز المفاوضات المُعقدة بين الدول ذات المصالح والأنظمة القانونية المتضاربة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين؛ إذ يتبنى كل طرف منهم مناهج مختلفة بشأن تنظيم الذكاء الاصطناعي. ولكن في جميع الأحوال، يجب أن تكون الدول العربية حاضرة وبقوة في أي مفاوضات من هذا النوع، حتى تكون مصالحها حاضرة أيضاً في أي اتفاق عالمي مُلزم يتم التوصل إليه في هذا المجال.

خاتمة:

يعيش العالم بأسره مرحلة الثورة الصناعية الرابعة، والتي يقع في مركزها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتي تؤثر بدورها على كافة مجالات الحياة اليومية للإنسان المعاصر، فرداً أو جماعة أو حكومة أو مؤسسة إقليمية أو دولية. ورغم أنه ما تزال هناك اختلافات فيما بين الدول بشأن القواعد والأطر المُقنَّنة والمُنظمة للذكاء الاصطناعي وأفضل السُبل التي تكفل ذلك، ومع الإقرار بصعوبة التوصل إلى إجماع عالمي حول تلك السُبل، إلا أنه هناك شبه إجماع على أن وجود بنية تشريعية حديثة ومتطورة تعد السبيل الأمثل لوضع ضوابط آمنة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي، وهو ما يجب أن تعمل عليه الدول العربية لكي تلحق بالركب العالمي في هذا المجال.